

إلغاء «من باع بيته» تحقيقاً للعدالة ومنعاً لتمييز فرص الرعاية السكنية بين فئات المجتمع

مجلس الوزراء : ضبط الدوام الرسمي في الجهات الحكومية

الحد من حالات غياب الموظفين دون إذن لاسيما في الأيام التي تقع قبل أو بعد العطل
تكليف ديوان الخدمة المدنية وضع آلية لمحاسبة الموظف المتغيب عن العمل دون إذن

جانب من الاجتماع



سمو الشيخ أحمد عبدالله مترئسا اجتماع الحكومة أمس الأول

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي يوم أمس الأول في قصر بيان برئاسة سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعشري بعد الاجتماع أن المجلس أطلع في مستهل اجتماعه على الرسائل الواردة من الديوان الأميري والموجهة إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه من رؤساء بعض الدول الشقيقة والصديقة بشأن سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتفعيل أوجه التعاون المشترك بين دولة الكويت وتلك الدول في مختلف المجالات.

وبمناسبة انتهاء موسم الحج لعام 1446 هجري هنا مجلس الوزراء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية الشقيقة وحكومة خادم الحرمين الشريفين على نجاح موسم الحج مشيدا بالجهود المتميزة والعناية الكريمة التي أحيط بها ضيوف الرحمن طيلة إقامتهم في المملكة وبما حققه موسم الحج لهذا العام من نجاح متميز ومستوى رفيع من حيث التنظيم والترتيبات الأمنية والرعاية الطبية التي وفرتها المملكة الشقيقة لحجاج بيت الله الحرام لتمكينهم من أداء مناسك الحج بسهولة ويسر وأمان في ضوء التسهيلات والإنجازات المتطورة والمتواصلة سائلا الباري عز وجل أن يتقبل

طلب وزارة الصحة الموافقة على قبول التبرع المقدم من عبدالله الشلفان لترميم وتجديد قسم الطوارئ بالمستشفى الأميري وكذلك التبرع المقدم من بيت التمويل الكويتي لإعادة تأهيل الجناح العاشر في مركز الإدمان وقرر مجلس الوزراء الموافقة على قبول التبرعين الكريمين.

من جهته أعرب مجلس الوزراء عن خالص شكره وعظيم امتنانه لجميع المتبرعين على مبادراتهم القيمة لدعم جهود الدولة في الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية للمواطنين والمقيمين بصورة تعكس وتجسد صور العطاء والعمل لكل ما من شأنه رفع اسم دولة الكويت في كافة المجالات.

واستعرض مجلس الوزراء عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وقرر الموافقة عليها كما قرر إحالة عدم منها إلى اللجان الوزارية المختصة لدراستها وإعداد تقارير بشأنها لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها.

ومكافأة الأعمال الممتازة والترقية وموافقة مجلس الوزراء بما ينتهي إليه الأمر وذلك خلال أسبوعين من تاريخه.

من جانب آخر ناقش مجلس الوزراء توصية اللجنة الوزارية للخدمات العامة بشأن تقرير لجنة الدراسات والتنمية الحضرية حول المقدم من الجهات الحكومية المقدمة من بعض الأفراد والشركات والجمعيات التعاونية المتعلقة بالزراعات الجمالية وإبراز الجوانب الجمالية في البلاد في بعض الطرق الرئيسية والشوارع في جميع محافظات دولة الكويت وقرر مجلس الوزراء الموافقة على قبول تلك التبرعات.

كما ناقش مجلس الوزراء توصية اللجنة الوزارية للخدمات العامة بشأن

البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف حامد المشاري باتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء القانون رقم 2 لسنة 2015 بإضافة مادة جديدة برقم 29 مكررا إلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية. وحرصا من مجلس الوزراء على ضبط الدوام الرسمي في الوزارات والجهات الحكومية والحد من حالات غياب الموظفين عن الدوام دون إذن لاسيما في الأيام التي تقع قبل أو بعد العطل والمناسبات الرسمية فقد قرر مجلس الوزراء وضع آلية لمحاسبة الموظف المتغيب عن العمل دون إذن بما يضمن تعزيز الانضباط الوظيفي ورفع كفاءة الأداء وذلك من خلال إنعكاس التغيب عن العمل دون إذن على التقييم السنوي

حصلوا من بنك الائتمان الكويتي على قرض لبناء مسكن أو لشراؤه ومن ثم تصرفوا فيه بالبيع ورد كامل مبلغ القرض إلى بنك الائتمان الكويتي في الفترة ما بين سنة 1992 لغاية سنة 2015 بينما لم يشمل القانون المواطنين ممن تصرفوا بالبيع بعد ذلك التاريخ أو أولئك الذين تصرفوا بالبيع في وحدات سكنية جاهزة "بيوت حكومية" تم تخصيصها لهم من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية في ذات الفترة.

وانطلاقا من حرص الحكومة على تطبيق مبدأ العدالة بين المواطنين وتحقيق المصلحة العامة وبهدف ضمان توجيه موارد الرعاية السكنية لمستحقيها قرر مجلس الوزراء تكليف معالي وزير الدولة لشؤون

جديدة برقم 29 مكررا إلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية وهو ما يعرف بقانون "من باع بيته" موضحا معاليه أن هذا القانون ساهم في تمييز فرص الرعاية السكنية بين فئات المجتمع من خلال توفير أكثر من فرصة استحقاق لثريحة معينة من المواطنين وهو ما يتناقض مع الهدف الاجتماعي للرعاية السكنية ويتعارض مع التوجهات العامة للدولة في ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة بين جميع أطياف المجتمع لاسيما في ظل تراكم الطلبات الإسكانية للمواطنين ممن لم تتوفر لهم الرعاية السكنية من قبل مشيرا معاليه أن قانون "من باع بيته" يختص فقط بتوفير مساكن بصفة حق الانتفاع أو الإيجار لفئة خاصة من المواطنين ممن

سهولة ويسر. من جهته طمأن سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمدي الصباح رئيس مجلس الوزراء حفظه الله مجلس الوزراء على الحالة الصحية لمعالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ فهد يوسف سعود الصباح وذلك بعد إجرائه الفحوصات الطبية سائلا المولى عز وجل أن يديم على معاليه نعمتي الصحة والعافية لمواصلة عطائه المعهود في خدمة الوطن والمواطنين.

من جانب آخر استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه معالي وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف حامد المشاري حول الآثار السلبية التي نتجت عن تطبيق القانون رقم 2 لسنة 2015 بإضافة مادة

تعزيز الانضباط ورفع كفاءة الأداء من خلال ربط العمل مع الأعمال الممتازة والترقية قبول عدد من التبرعات المقدمة من بعض الأفراد والشركات والجمعيات للزراعات التجميلية الموافقة على قبول التبرع المقدم من عبدالله الشلفان بالمستشفى الأميري المجلس يعبر عن خالص شكره وامتنانه لجميع المتبرعين على مبادراتهم القيمة لدعم جهود الدولة



المعشري والعضوي والمشعان خلال الاجتماع



العمر والمشاري والجلال والطببائي



المخيزيم والرومي والفصام والعجيل



الوسمي واليحي والعلبي والمطيري